الحرب واليسار[1]:
تأملات حول تاريخ متقلّب

الأسباب الاقتصادية للحرب:

في حين بحثت العلوم السياسية عن الدوافع الايدولوجية والسياسية والاقتصادية وحتى النفسية الباعثة على الحرب، قدمت النظرية الاشتراكية إحدى أهم اسهاماتها المقنعة من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين تطور الرأسمالية وانتشار الحروب.

في نقاشات الأممية الأولى (١٨٦٨-١٨٧٢) صاغ سيزر دي بايب أحد أهم قادتها ما بات يعرف لاحقاً بالموقف الكلاسيكي لحركة العمال تجاه هذه المسألة: الحرب مسألة حتمية في ظل نظام الإنتاج الرأسمالي. في المجتمع المعاصر، لا تندلع الحروب جراء طموحات الملوك أو الافراد الاخرين بل بسبب النموذج الاجتماعي والاقتصادي المهيمن. بيّنت الحركة الاشتراكية أي جزء من الشعب يعاني بشدة من التبعات المريعة للحرب. وفي مؤتمر الأممية المقام عام ١٨٦٨م تبنى النواب اقتراحاً يدعو العمال للمضي قدماً نحو «الإلغاء النهائي لكل الحروب»[2]، حيث أنهم من يتكبد الخسائر-الاقتصادية أو البشرية- سواء كانوا من بين المنتصرين أو المهزومين، فقرارات طبقتهم الحاكمة وحكوماتهم تمثّلهم. ولعل الدرس المستفاد من حركة العمال بالإيمان أن أي حرب لا بد أن تعتبر حرباً أهلية وهي صدام شرس بين العمال، تحرمهم من الوسائل الضرورية للعيش. فكان لا بد أن يتصرفوا بحزم ضد أي حرب من خلال مقاومة التجنيد الإجباري والإضراب. لذا أصبحت الأممية نقطة جوهرية لمجتمع المستقبل الذي بنهاية

---

[1] كتبها مارسيلو موستو، وترجمتها نادية المطيري، المصدر: https://marcellomusto.org/war-and-the-left-considerations-on-a-chequered-history-3

[2] من قرارات مؤتمر بروكسل (١٨٦٨) «مؤسساتنا الاجتماعية بالإضافة إلى مركزية السلطة السياسية هي سبب دائم للحرب، ولا يمكن إزالتها إلا من خلال إصلاح اجتماعي شامل». نص قدمته الرابطة الدولية للعمال إلى مؤتمر السلام في جنيف، المنعقد في سبتمبر ١٨٦٧، لما يلي: «لوضع حد للحرب، لا يكفي التخلص من الجيوش، ولكن من الضروري أيضًا تغيير التنظيم الاجتماعي في اتجاه توزيع أكثر إنصافًا للإنتاج».

الرأسمالية والعداء بين الدول البرجوازية في السوق العالمي سيقضي على الأسباب الكامنة وراء الحرب.

ومن بين رواد الاشتراكية كلود هنري دو سان سيمون الذي اتخذ موقفاً حاسماً ضد الحرب والصراع الاجتماعي معتبراً كلاهما معوقان للتقدم الأساسي للإنتاج الصناعي. لم يطوّر كارل ماركس في أيٍّ من كتاباته -المتناثرة وأحيانا المتناقضة- آرائه حول الحرب ولم يضع أي مبادئ توجيهية للموقف الصحيح الذي يجب اتخاذه تجاهها. حين خُيِّر بين المعسكرين المتواجهين كان خياره دائماً الوقوف ضد الامبراطورية الروسية التي اعتبرها بؤرة للثورة المضادة وأحد المعوقات الرئيسية لتحرر الطبقة العاملة. في كتاب رأس المال (١٨٦٧) جادل أن «العنف هو قوة اقتصادية» قابلة لكل مجتمع قديم حامل بآخر جديد» لكنه لم يعتبر الحرب كطريق مختصر وحاسم للتحول الثوري للمجتمع وكان الهدف الرئيسي لنشاطه السياسي هو الزام العمال بمبدأ التضامن الأممي. كما جادل أيضاً فريدريك أنغلز «لا بد أن يتصرفوا بحسم في البلاد المستقلة ضد قمع الصراع الطبقي الذي هدده اختراع دعائي لعدو خارجي عند اندلاع أي حرب». شدد أنغلز في الكثير من رسائله الموجّهة لقادة الحركات العمالية على القوة الايديولوجية لفخ الوطنية وتأخير ثورة البروليتاريا بسبب موجات العصبية. كذلك في كتابه ضد دوهرنغ (١٨٧٨) بعد تحليل لآثار الاسلحة المميتة أعلن أن مهمة الاشتراكية «تفجير العسكرة وكل الجيوش الدائمة».

كانت الحرب مسألة مهمة لدى أنغلز أن كرّس آخر كتاباته عنها. في كتاب «هل يمكن نزع سلاح أوروبا» (١٨٩٣) أشار أن في الخمس والعشرون سنة الماضية، حاولت كل قوة عظمى التفوق على منافسيها في الاستعدادات العسكرية للحرب. وقد شمل هذا مستوى غير مسبوق من إنتاج الأسلحة مما دفع القارة العجوز لـ«حرب دمار لم يشهدها العالم من قبل». وبحسب كاتب حزب البيان الشيوعي (١٨٤٨) «لقد طُوّرَ نظام الجيوش الدائمة لأقصى حد في كل أنحاء أوروبا بحيث قد يجلب الدمار الاقتصادي للشعوب بسبب تكلفته الاقتصادية أو يجُرّها إلى حرب إبادة عامة» ولم ينسى انغلز في تحليله أن يلقي الضوء على أن الجيوش الدائمة تُحْفَظ بشكل أساسي لأغراض سياسية داخلية بقدر ما كانت للأغراض العسكرية الخارجية. كانت «تهدف لتوفير الحماية ليس ضد العدو الخارجي بل للحماية الداخلية» من خلال

تقوية القوى القمعية لنضال العمال والبروليتاريا. وبما أن العامة تكبدت أكثر من غيرها تكاليف الحرب من خلال الضرائب أو عبر تزويد القوى العسكرية بالمحاربين كان لا بد لحركة العمال أن تناضل من أجل «التخفيض التدريجي لمصطلح الخدمة العسكرية بموجب معاهدة دولية ولنزع السلاح كسبيل وحيد لضمان السلام».

الاختبارات والانهيارات

وسرعان ما تحول الجدال النظري في زمن السلم إلى أهم قضية سياسية في العصر، عندما اضطرت حركة العمال لمواجهة مواقف حقيقية عارض فيها ممثليها أي دعم للحرب. في الصراع البروسي الفرنسي لعام (١٨٧٠) (الذي سبق كومونة باريس) أدان نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي فلهلم ليبكنخت وأوغست بيبل أهداف ألمانيا البسماركية بالضم وصوتا ضد اعتمادات الحرب. كان قرارهما «رفض مشروع قانون التمويل الإضافي لاستمرار الحرب» سببًا في دخولهم السجن لمدة عامين بتهمة الخيانة العظمى، لكنه ساعد على إظهار الطريقة البديلة للطبقة العاملة للبناء على الأزمة.

وبينما واصلت القوى الأوروبية في توسعها الإمبريالي اكتسب الجدال حول الحرب أهمية أكبر في مناقشات الأممية الثانية (١٨٨٩-١٩١٦) فجاء القرار الذي تبناه المؤتمر التأسيسي ليكرس «السلام كشرط مسبق ضروري لأي تحرر عمالي». تم الاستخفاف بسياسة السلام البرجوازية ووُصِفَت أنها سلام مسلّح وفي عام (١٨٩٥) ألقى جان جوريس زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي خطاب في البرلمان لخص فيه المخاوف من اليسار «لايزال مجتمعكم العنيف والفوضوي حتى إذا أراد السلام وإن كان في حالة استقرار ظاهري يحمل الحرب بين طياته كما الغيمة النائمة تحمل العاصفة».

وكما غيرت -السياسة العدوانية للإمبريالية الألمانية لتوسيع قوتها في الساحة الدولية- الاطار الجيوسياسي فقد غرست المبادئ المناهضة للعسكرة جذورها بعمق في حركة العمال وأثّرت على النقاشات حول النزاعات المسلحة. لم تعد الحرب مجرد بداية للفرص الثورية وتسريع